

جمعية الأشخاص ذوي الإعاقة بالأحساء،

PEOPLE WITH DISABILITY ASSOCIATION IN ALAHSA

مرفعة من المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي برقم (٦٢١)



آلية التدقيق لاختبار فاعلية كفاية السياسات والاجراءات والضوابط لمكافحة تمويل الإرهاب

بجمعية الأشخاص ذوي الإعاقة بالأحساء

الإصدار الأول

أكتوبر 2024م





المحتويات ◀

02	المحتويات
03	مقدمة
03	نطاق التدقيق
03	أهداف التدقيق
04	مراحل التدقيق
05	معايير التدقيق
06	المتابعة والتنفيذ
06	الاعتماد





مقدمة

تهدف هذه الآلية إلى اختبار فاعلية وكفاية السياسات والإجراءات والضوابط المتعلقة بمكافحة تمويل الإرهاب في جمعية الأشخاص ذوي الإعاقة بالأحساء، وضمان التزامها بالمعايير المحلية والدولية؛ حيث تقوم هذه الآلية على أساس التدقيق المستقل لضمان النزاهة والشفافية.

أولاً: نطاق التدقيق

يشمل نطاق التدقيق جميع السياسات والإجراءات والضوابط المتعلقة بمكافحة تمويل الإرهاب التي تطبقها الجمعية، بحيث يتم مراجعة جميع العمليات المالية، والتحقق من الأنظمة الداخلية، وتقييم مدى التزام الجمعية بالمتطلبات القانونية والتنظيمية الصادرة عن الجهات المختصة في المملكة العربية السعودية.

ثانياً: أهداف التدقيق

1. التأكد من كفاية السياسات والإجراءات: تقييم مدى شمولية السياسات والإجراءات المتعلقة بمكافحة تمويل الإرهاب، والتأكد من ملاءمتها للمخاطر المحتملة التي قد تواجهها الجمعية.
2. تقييم فاعلية الضوابط: التأكد من أن الضوابط المعتمدة لتحديد ومنع التمويل الإرهابي فعالة وتعمل بشكل سليم.
3. تحليل مدى الامتثال: مراجعة مدى التزام الجمعية بالقوانين واللوائح المعمول بها، مثل نظام مكافحة غسل الأموال ونظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله المعتمد في المملكة.
4. تقديم التوصيات: تقديم توصيات لتحسين السياسات والإجراءات والضوابط في حال الحاجة لذلك.



ثالثاً: مراحل التدقيق

1. التخطيط والتجهيز

- اختيار المدقق المستقل: يتم اختيار مدقق مستقل ومحيد، مسجل ومعتمد لدى الجهات الرسمية في المملكة.
- تحديد نطاق التدقيق والمدة الزمنية: وضع خطة شاملة للتدقيق تشمل جميع جوانب السياسات والإجراءات، وتحديد المدة الزمنية اللازمة لإجراء التدقيق.

2. جمع المعلومات

- مراجعة السياسات والإجراءات: يتم جمع جميع الوثائق المتعلقة بالسياسات والإجراءات الداخلية لمكافحة تمويل الإرهاب، بما في ذلك سياسات "اعرف عميلك" (KYC)، وقواعد الإفصاح المالي، وتقارير المعاملات المشبوهة (STRs).
- المقابلات مع الموظفين: إجراء مقابلات مع الموظفين الرئيسيين في الجمعية لضمان فهمهم وتطبيقهم للإجراءات المتعلقة بمكافحة تمويل الإرهاب.

3. التدقيق الميداني

- تحليل البيانات المالية: مراجعة جميع المعاملات المالية للجمعية بما في ذلك التبرعات، والتحويلات، والمدفوعات للتأكد من عدم وجود معاملات مشبوهة.
- اختبار الضوابط الداخلية: اختبار فعالية الأنظمة المالية، وضوابط الكشف عن العمليات غير القانونية، مثل الإجراءات الآلية لتحديد الأطراف المشبوهة.
- محاكاة سيناريوهات عملية: تنفيذ اختبارات عملية (اختبار الضغط) لمحاكاة سيناريوهات تمويل محتملة للإرهاب، وتقييم استجابة الجمعية لها.



4. التقييم النهائي والتوصيات

- تحليل النتائج: تحليل جميع البيانات والمعلومات المستخلصة من مراحل التدقيق لتقييم مدى فعالية السياسات والإجراءات.
- تقديم تقرير نهائي: إعداد تقرير نهائي شامل يتضمن نتائج التدقيق، ويوضح مدى فعالية وكفاية السياسات والإجراءات الحالية.
- تقديم التوصيات: تقديم توصيات لتحسين الأنظمة الحالية، مثل تشديد الضوابط أو تحديث السياسات أو زيادة التدريب والتوعية للموظفين.

رابعاً: معايير التدقيق

- الامتثال للقوانين المحلية: التأكد من أن الجمعية تلتزم بنظام مكافحة غسل الأموال ونظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله في المملكة العربية السعودية.
- المعايير الدولية: الالتزام بالمعايير الدولية ذات الصلة، مثل توصيات مجموعة العمل المالي (FATF).
- أفضل الممارسات: الاستفادة من أفضل الممارسات المتبعة في القطاع غير الربحي لمكافحة تمويل الإرهاب.





خامساً: المتابعة والتنفيذ

- متابعة التوصيات: بعد تقديم التقرير النهائي، يجب على الجمعية وضع خطة لتنفيذ التوصيات المقدمة من المدقق المستقل، مع تحديد الجداول الزمنية والمسؤوليات لضمان التنفيذ الفعلي.
- التدقيق الدوري: يوصي المدقق المستقل بإجراء تدقيق دوري (سنوي أو نصف سنوي) لضمان استمرارية الامتثال وتحسين فعالية الضوابط.

الاعتماد

بعد اطلاع مجلس الإدارة في اجتماعه الرابع المنعقد يوم الأربعاء الموافق 2024/10/16م على محتوى آلية التدقيق لاختبار فاعلية كفاية السياسات والاجراءات والضوابط لمكافحة تمويل الإرهاب، فقد اتخذ القرار رقم (10) باعتمادها والعمل بموجبها في الجمعية.

الختم

